الرأسمالية

لقد كان النصف الثاني من القرن الخامس عشر بداية تحولات هامة في المجتمع الغربي نتيجة عوامل مختلفة. فقد شهدت تلك الفترة مرحلة تفكك وتقويض المجتمع الاقطاعي بمختلف عناصره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبدأت تتكون أشكال وأنماط جديدة للانتاج انعكست آثارها في النواحي الاجتماعية والسياسية وكذلك في النواحي الجغرافية . كل ذلك أدى إلى قيام أسلوب جديد للانتاج في إطار نوع جديد لعلاقات الانتاج هو أسلوب الإنتاج الرأسمالي.

إن الشرط المبدئي لنمو الرأسمالية هو تركز الثروة عند الأقلية وحرمان الأغلبية من وسائل الإنتاج وقد تحقق الشرطان معاً أثناء عملية تفكك النظام الإقطاعي.

المقدمات المادية لنشوء النظام الرأسمالي

من أهم الاحداث التي مهدت وساعدت على قيام الرأسمالية الاكتشافات الجغرافية الكبرى، فقد أعطت هذه الأحداث دفعة قوية لعجلة التطور الاقتصادي وسارعت في تكوين أسلوب الإنتاج الرأسمالي مقوضه ما تبقى من ركائز النظام الاقطاعي.

ونتيجة لتوسع دائرة النشاط الاقتصادي والنمو المطرد في المبادلات فقد تكونت ونمت بسرعة طبقة من كبار التجار ورجال المال، استطاعت من خلال تحالفها مع الملوك والامراء ضد الاقطاعيين أن تقوي نفوذها مستغلة سلطتهم وتحصل بالتالي على الثروات الضخمة وتسيطر على الادارة العامة وتسخرها لمصالحها.

وقد أتى التطور السريع والتقدم الكبير في وسائل الانتاج نتيجة الثورة الصناعية، التي ولدت في انكلترا ثم امتدت في أوروبا ووصلت أمريكا، ليكمل ويعزز قيام اسلوب الانتاج الرأسمالي . فكانت تلك العوامل (الاكتشافات الجغرافية ، تراكم رأس المال ، الثورة الصناعية) بمثابة القاعدة المادية والأرضية الملائمة لنشوء وقيام الرأسمالية.

أولاً – الاكتشافات الجغرافية :

تعتبر الاكتشافات الجغرافية من أهم العوامل التي أدت إلى سرعة التطور الاقتصادي في أوروبا الغربية وعجلت في تفكك وانحلال النظام الاقتصادي الإقطاعي ثم إلى نشوء النظام الرأسمالي.

وقد تمثلت هذه الاكتشافات بشكل أساسي في اكتشاف الطريق البحرية إلى الهند حول القارة الافريقية واكتشاف القارة الأمريكية إضافة إلى القيام بالجولات الأولى حول الأرض.

وعندما تدرس هذه الاكتشافات لا بد لنا من التساؤل عن الأسباب التي دفعت اوروبا للقيام بمحاولات الاكتشاف مع كل ما تحمله أعمال كهذه من مخاطر ومصاعب ونفقات . **فما هذه الأسباب؟**

١- انتكاس التجارة مع بلاد المشرق، تلك التجارة التي كانت تدر الربح الوفير، إذ أصبحت الطرق الجنوبية الرئيسية للتجارة (الشمال الافريقي) خاضعة لسلطة العرب والأتراك ، أما الطريق الشمالية (عبر بلاد الروس) فقد وقعت تحت سلطان التتر والمنغوليين.
٢- لقد أصبحت كميات المعادن الثمينة الذهب والفضة قليلة جداً في التبادل بسبب نمو حجم التجارة العام من جهة وسلبية التجارة مع المشرق من جهة أخرى.
٣- لقد توفرت الأسباب الأولية للقيام بمثل هذه الاكتشافات الضخمة ، فقامت الحكومات المركزية المطلقة القوية التي أصبح بمقدورها تمويل مثل هذه الأعمال (اسبانيا، البرتغال، انكلترا) ، فقد لاقت صناعة السفن في ذلك العصر نجاحات عظيمة وتقدمت على صناعة الأسلحة النارية و اخترعت البوصلة.

كانت اسبانيا والبرتغال هما الدولتان السباقتان للقيام بهذه الاكتشافات.

النتائج الاقتصادية للاكتشافات الجغرافية:

١- لقد سهلت الاكتشافات الجغرافية عملية تراكم رأس المال، وتعتبر هذه العملية الشرط الأولي لنشوء وتطور النظام الرأسمالي كأسلوب جديد للإنتاج وذلك عن طريق نمو وتوسع المبادلات التجارية.
٢- لقد ولدت الاكتشافات الجغرافية الأسباب الموضوعية للتقسيم العالمي للعمل.
٣- تحول الطرق التجارية من حوض البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي وبحر الشمال.
٤- تغير طبيعة التجارة التي أصبحت تقوم بشكل رئيسي على عمليات المضاربة، فعلى انقاض الأسواق التقليدية الاقطاعية أخذت تظهر أسواق البورصة، التي تعتبر العنصر الأساسي في التجارة الرأسمالية. كما بدأت تظهر كذلك الشركات المساهمة التجارية الغير خاضعة لحماية الدولة.
٥- أدت الاكتشافات الجغرافية إلى خلق (ثورة في الأسعار) . وقد كانت الثورة نتيجة لتدفق كميات كبيرة من المعدنين الثمينين (الذهب والفضة) إلى أوروبا، فقد كانت الأسعار حتى القرن السادس

عشر منخفضة بشكل عام وثابتة. ومن بداية العقد الثالث للقرن السادس عشر أخذت الأسعار ترتفع بحدة.

ثانياً – التراكم المبدئي لرأس المال:

إن عملية التراكم المبدئي لرأس المال مقرونة بعملية تشكل الطبقة العاملة وتميز الطبقة البورجوازية ، فالفترة بين نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن التاسع عشر تميزت بشكل خاص في اوروبا الغربية بتجريد عدد كبير من الحرفيين والفلاحين من أدوات عملهم ومن ثم تحول هؤلاء إلى أفراد يتمتعون بحريتهم الشخصية ويملكون قوة عملهم فقط، هذه القوة أصبحت تطرح من قبلهم في السوق فغدت سلعة كباقي السلع يشتريها البورجوازي مالك أدوات الانتاج لقاء ثمن معين هو ما يطلق عليه اسم (الأجر).

ولقد كان من أهم الأسباب التي أدت إلى تشكل هاتين الطبقتين نمو العلاقات السلعية والنقدية. فقد أدى تطور هذه العلاقات في القرية إلى خراب قسم كبير من الاستثمارات الفلاحية فتحول عدد كبير من الفلاحين إلى عمال بالأجر، كما أثرى قسم آخر منهم وكون بالإضافة إلى طبقة المالكين العقاريين ، فئة جديدة من المزارعين الرأسماليين.

أما في المدينة فان البورجوازية الصناعية تشكلت بصفة خاصة من التجار. فقد رافق تطور الحرفة والتجارة ظهور التباين الواسع بين الحرفيين، حتى ان معلمي الحرفة تحولوا في البداية إلى تجار جملة أو محتكرين ومن ثم إلى أصحاب مشاريع صناعية.

ومن أبرز صور التراكم المبدئي لرأس المال في القرية وتشكل الطبقة البورجوازية فيها الاجراءات القسرية التي اتخذها الملاك العقاريين ضد الفلاحين والتي أدت إلى تجميع الثروات الكبيرة في أيديهم وقد تجلت هذه الاجراءات بصورة خاصة بطرد الفلاحين من أراضيهم بالقوة، ففي القرنين السادس عشر والسابع عشر عمد الملاكون العقاريين في إنكلترا إلى طرد الفلاحين من الأراضي المشاع وسوروا هذه الأراضي وضموها لممتلكاتهم ومن ثم أخذ تجريد الفلاحين من أراضيهم يرتدي الطابع القانوني عندما أصدر البرلمان الانكليزي عدة قرارات بهذا الشأن.

لقد كان للسلطة الحاكمة دور كبير في تشكل البورجوازية الصناعية عن طريق الاجراءات التعسفية. فقد غدا النظام الاستعماري الذي أعقب الاكتشافات الجغرافية أدلة قوية في ثراء الطبقة البورجوازية. اذ استطاعت هذه الطبقة الناشئة، بحماية السلطات المستعمرة وتحت شعار التجارة، أن تسلب شعوب

المستعمرات ثرواتها، فاستولت على كنوز الذهب والفضة بالقوة بل عمدت إلى تحويل شعوب هذه المستعمرات إلى عبيد يعملون في خدمة الدولة المستعمرة.

إن قيام النظام الاستعماري وما رافقه من نفقات ومصاريف باهظة للاستيلاء على المستعمرات وكذلك النفقات التي استدعتها الحروب التي وقعت في فترة ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر والتي دارت حول السيادة على التجارة العالمية بين اسبانيا والبرتغال وهولندا وانكلترا وفرنسا، كل ذلك زاد من النفقات الحكومية وجعلها ضخمة جداً، وهذا ما أجبر هذه الحكومات على اللجوء إلى الاقتراض. وكان الممولون بشكل أساسي المحتكرين من التجار والمرابين وأصحاب الأموال فازدادت ثروات هؤلاء زيادة كبيرة بنتيجة حصولهم على الفوائد الضخمة والامتيازات من الحكومات لقاء تقديمهم القروض.

وقد كانت الضرائب المصدر الأساسي الذي اعتمدت عليه الحكومات في تغطية نفقاتها فيما فيها فوائد القروض. ومع زيادة النفقات كانت تتصاعد باستمرار نسب الضرائب فأدى هذا بالطبع إلى إفلاس المنتجين الصغار من جهة وإلى زيادة الثروة في أيدي التجار الكبار والمرابين من جهة أخرى.

أما الأداة الهامة التي أثرت على عملية التراكم المبدئي لرأس المال هو نظام الحماية الجمركية الذي وضعته الحكومات لحماية الصناعة المحلية، اذ كانت تفرض الضرائب الباهظة على البضائع المستوردة وتقدم المساعدات لمصدري السلع الصناعية المحلية، ومن هذا الطريق استطاع أصحاب المشاريع أن يبيعوا سلعهم في الداخل بأسعار مرتفعة وأن يجنوا الارباح الضخمة بين فرق كلفة الانتاج وسعر المبيع المرتفع.

كل هذه العوامل أدت إلى تمركز رؤوس أموال ضخمة في أيدي فئة قليلة من الأفراد وظهور مجموعات كبيرة من الناس يتمتعون بالحرية الشخصية لكنهم محرومون من كل وسائل الانتاج مما يضطرهم إلى عرض قوة عملهم للبيع . وبتحقق هذين الشرطين الأوليين أمكن للنظام الرأسمالي أن يقوم وينمو.

ثالثاً – الثورة الصناعية:

لكي يتمكن رأس المال من أن يدخل ميدان الانتاج لا بد من توفر أسباب فنية لذلك ، وقد أمن هذه الأسباب ما اتفق على تسميته بـ (الثورة الصناعية). فقد تحققت هذه الثورة في سلسلة من الاختراعات الميكانيكية ظهر معظمها في بريطانيا، فساعدت هذه الاختراعات على تغيير نمط الانتاج فحولته من انتاج يدوي إلى انتاج آلي ، واختصرت مدة الانتاج وأدت إلى زيادة كبيرة في انتاجية العمل.

وقد مهد لقيام هذه الثورة في انكلترا بشكل خاص عدد من العوامل أهمها تواجد الظروف الاقتصادية والاجتماعية المواتية للتطور كالزوال المبكر للعلاقات الاقطاعية وتكون فئة قوية من الصناعيين البورجوازيين عن طريق تحول قسم كبير من الملاك العقاريين . يضاف إلى ذلك وجود السلطة القوية في بريطانيا ، فبعد أن كانت تدعم في السابق الملاك العقاريين أخذت تدعم الطبقة الجديدة البورجوازية التي انضم إليها قسم كبير من أولئك الملاك.

لقد تجلت الثورة الصناعية في البدء في ميدان النسيج وبصورة خاصة في صناعة النسيج القطني، إذ كانت هذه الصناعة بسبب حداثتها مستقلة عن نظام الحرف وتتمتع بحماية جمركية فقد كان يمنع نقل المنسوجات القطنية إلى بريطانيا.

أن الانقلاب الصناعي من الناحية الفنية فقد بدأ مع اختراع الآلة البخارية بعد القيام بالعديد من التجارب المخبرية خلال مدة طويلة من الزمن، وقد كان من نتيجة كل ذلك تغير طبيعة البناء الاقتصادي والاجتماعي. فقد تم بشكل كامل بناء الصناعة الآلية التي كرست بشكل نهائي الرأسمالية كأسلوب للانتاج. وقد أدى الانقلاب الصناعي إلى نمو سريع للانتاج الصناعي وتغيرت في الوقت ذاته بنية الهيكل الصناعي .

إن الثورة الصناعية جعلت من انكلترا مصنع العالم، وقد مر زمن طويل ، حتى سارت أوروبا والولايات المتحدة على آثارها، ففي الولايات المتحدة ولدت الصناعة الكبرى في مطلع القرن التاسع عشر. أما روسيا فقد بدأ الانتقال من مرحلة الصناعة اليدوية إلى مرحلة الانتاج الميكانيكي قبيل الغاء نظام القنانة.

البنية الاجتماعية في النظام الرأسمالي

كان لانتشار الملكية الرأسمالية على وسائل الانتاج أكبر الأثر في دفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي، حيث استطاعت الرأسمالية ، خلال فترة وجيزة من حياتها، أن تمد المجتمع بقوى انتاجية ضخمة تفوق كثيراً ما تجمع منها خلال المراحل التاريخية السابقة، وقد انعكس التطور العاصف في القوى المنتجة تغييرا واضحاً وهاماً في البنية الهيكلية للمجتمع ، بنتيجته غدا المجتمع منقسما بشكل عام إلى طبقتين متمايزتين ، أحداهما تملك وسائل الانتاج، والأخرى تملك قوة عملها. وبين هاتين الطبقتين فئات اجتماعية تتفكك باستمرار ليصعد قسم منها إلى الطبقة العليا (مالكة وسائل الانتاج) وينضم قسم آخر إلى

الطبقة المحرومة من وسائل الانتاج . وفيما يلي لمحة موجزة عن كل من هذه الطبقات والفئات الاجتماعية.

١ – الطبقة الرأسمالية:

وتشمل مجموعة أصحاب المشاريع الرأسمالية وبصفة خاصة المشروعات الصناعية والتجارية والمالية، وتتميز هذه الطبقة بأن ما يحصل عليه أفرادها من دخل إنما مصدره ما يتمتعون به من ملكية على وسائل الانتاج.

٢ – طبقة العمال:

وهي مصدر ما تحتاجه المشروعات من قوة عمل ، يعيش أفرادها على سواعدهم فيحصلون على أرزاقهم من تأجير جهودهم في المصانع والمتاجر. وتتميز هذه الطبقة بتجرد أفرادها من كافة وسائل الانتاج، وعليهم مواجهة طبقة الرأسماليين أصحاب وسائل الانتاج .

إن العامل في النظام الرأسمالي على خلاف الأمر في نظامي الرق والاقطاع يتمتع بحريته الشخصية لا يقيده بمشروع معين رباط قانوني أو شخصي أو عرفي فهو يعرض سلعته ، قوة العمل، في الأسواق ليطلبها أصحاب المشاريع الرأسمالية.

٣ – الفئات الثانوية:

أ– أصحاب الحرف:

استطاعت المشروعات الحرفية الصغيرة أن تحافظ على بقائها في ظل المشروعات الرأسمالية الكبيرة في عدد من الفروع منها صناعة الملابس وصناعة الأحذية وصناعة الاثاث و ورش التصليح الميكانيكي وتجارة التجزئة والنجارة والحدادة الخ .....

ب– أصحاب المهن الحرة والمثقفين:

وهم جمهور من الأطباء والمحامين والمحاسبين والمهندسين والمدرسين والصحفيين ورجال الدين و جماعة الموظفين الاداريين. وتتميز هذه الفئة في أن دخلها صادر أولاً عن قوة عمل لا عن تملك أدوات انتاج، لكنها تتميز عن طبقة العمال في أنها تتمتع بمستويات أعلى مرتبة وبنمط معيشي يقربها من الطبقة العليا.

ت- أصحاب الأملاك:

وهم مجموعة من الأفراد يحصلون على دخولهم من تملك العقارات المبنية في المدن أو تملك مقدار معين من الأوراق المالية (أسهم ، سندات ذات دخل ثابت) . تتميز هذه الفئة بأنها استهلاكية بحيث تعيش على جهود غيرها ويمكن اعتبارها رديفة للطبقة الرأسمالية.

ث- الريف: يمكننا أن نميز في الريف الفئات الآتية:

- كبار الملاك:

وهي طبق تذكرنا إلى حد بعيد بطبقة سادة الاقطاع بل ومن افرادها في دول أوروبا عدد من الأسر يرجع فعلاً إلى تلك الطبقة القديمة ، وليس هذا بغريب إذا علمنا أن تحول النظام الاجتماعي من الاقطاع إلى الرأسمالية قد تحقق دون أن يجرد سادة الاقطاع من أملاكهم الخاصة.

ما يجعل من هذه الفئة جزءاً من الطبقة الرأسمالية لكنها تختلف عنها بأن دخلها مصدره ريع الأرض التي يملكونها والمؤجرة للغير لقاء الريع.

- صغار الملاك:

وهي فئة تكاد لا تختلف عن فئة كبار الملاك السابقة من حيث مصدر الدخل الذي يشكله.

- المزارعون الكبار:

- المزارعون المتوسطون والصغار:

- العمال الزراعيون:

مراحل تطور النظام الرأسمالي

لقد مرت الرأسمالية بأطوار متعاقبة ومتلائمة مع مستويات تطور القوى المنتجة فتبعاً لتطور القوى المنتجة نستطيع أن نميز بين عدة مراحل لتطور الرأسمالية.

ترافقت المرحلة الأولى مع انتشار المشاغل اليدوية ، وبدأت الثانية مع المصنع الآلي. أما المرحلة الثالثة فتبدأ مع انتشار ظاهرة الاحتكار وتمركز المشاريع.

المشـــغل اليدوي

فمنذ منتصف القرن السادس عشر بدأت بعض فروع الصناعة تعتمد على وحدات انتاجية على شكل مشاغل يدوية، تتميز بأن عمليات الانتاج تتم في مبنى واحد يجمع العمال المتخصصين في جزئيات انتاج سلعة معينة (أو في جزئية فقط من هذه الجزئيات) تحت اشراف مباشر من صاحب العمل أو مندوب عنه، وتختلف هذه المشاغل عن المصانع الآلية الحديثة في أن أدوات الانتاج المستخدمة بها لاتزال هي نفسها أدوات الانتاج الحرفي ، أدوات تعتمد على يد الصانع ومهارته لا على آلات ذات قوة تحريك ذاتية.

الواقع أن المشاغل اليدوية ظاهرة حديثة تميز العهد الجديد ولم تعرفها المجتمعات السابقة الأخرى ، فحتى في أيام ازدهار الحضارات القديمة حضارة روما مثلاً.

ويتميز المشغل اليدوي بأن رأس المال أصبح يتميز بوضوح وصاحب العمل يتمتع بسلطة مصدرها تملك وسائل الانتاج. اما المنتجون فهم عمال مجردون تماماً من وسائل الانتاج يضطرون في سبيل لقمة العيش إلى بيع قوة سواعدهم . وهنا يكمن الفرق بين الوحدات الحرفية السابقة وبين المشاغل اليدوية. إذ بينما كان صاحب المشروع الحرفي شريكاً في العمل ويستمد سلطته على العاملين تحت ادارته من الخبرة الطويلة التي اكتسبها خلال مرحلة انتقاله في الحرفة من الدرجات والمراتب الدنيا إلى مرتبة المعلم، نرى أن صاحب العمل في المشغل اليدوي لم يعد فرداً متميزاً بين الصناع بل صاحب سيطرة مصدرها المال الذي مكنه من امتلاك وسائل الانتاج، فسيطرة رأس المال على الانتاج والعمل تحل محل سيطرة الانسان المباشر.

المصنع الآلي والرأسمالية الصناعية

تقوم عملية الانتاج وفقاً لهذا الشكل على استغلال العمل المأجور بالاعتماد على مجموعة من الآلات بهدف الحصول على ربح وفير. وقد ولد هذا النمط من الانتاج في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر

في بريطانيا ومن ثم انتشر ليعم الدول الأوروبية الأخرى. فقد خلفت الآلة ثورة في الانتاج شملت جميع الفروع الصناعية الزراعة والمواصلات. وفي هذه المرحلة تأخذ الرأسمالية كأسلوب للانتاج طور النضوج ويتم الانتقال كلياً من الانتاج اليدوي إلى الصناعة الآلية بما فيها صناعة وسائل الانتاج بحيث توفر بناء الاقطاعية. وكانت مرحلة الانتقال قد تمت من مجموعة آلات تستخدم كل مجموعة فيها بعملية انتاجية واحدة، ومن ثم تم الانتقال إلى الشكل الاعلى من استعمال الآلة ، طور الأتمتة بحيث يصبح دور العامل في عملية الانتاج دور المراقب.

الرأسمالية الاحتكارية

في نهاية القرن التاسع عشر دخلت الرأسمالية مرحلة جديدة فبدأت تظهر الاحتكارات بدلاً من المنافسة الحرة نتيجة للتعدد في فنون الإنتاج، وقيام الانتاج الكبير الذي يخفض التكاليف وظهور تقسم العمل، وظهور المصارف والحصول على الائتمان بشروط ميسرة. فبدأت المشاريع تتكتل فيما بينها وبأشكال مختلفة من الاحتكارات.

ما هي أهم أشكال الاحتكارات:

أولاً – الكارتل أو اتفاق المشاريع (Cartel) :

الكارتل مجموعة من المشاريع تعقد فيما بينها اتفاقاً مؤقتاً ومحدداً تقبل فيه التقيد ببعض الشروط مع بقاء كل منها محتفظاً باستقلاله الاقتصادي والفني والمالي.

أهم أنواع الكارتل (cartel) :

١ – كارتل تحديد الأسعار:

يهدف إلى تحديد السعر الأدنى لمنتجات المشاريع المتفقة حيث يتعهد أصحاب المشاريع ألا يبيعوا بأقل من سعر المبنى، ولكن ليس من السهل حمل أعضاء الكارتل على احترام مثل هذا اتفاق إذ يستطيع كل منهم تخفيض اسعار بشكل مستمر وغير مباشر كأن يتحمل البائع نفقات النقل، أو منح آجال أطول لتسديد الدفع، كما يهدف في بعض الأحيان إلى تحديد أسعار شراء المواد الاولية.

٢ – كارتل تحديد الإنتاج:

ويرمي إلى تحديد مجموع إنتاج مشاريع المتفقة وتحديد حصة كل مشروع من المجموع ، ولا يحق للمشروع أن يتعدى حجم الإنتاج المحدد له وإلا تحمل غرامة مثبتة عليه.

٣- كارتل توزيع الأسواق:

ويكون ذلك بتقسيم المناطق بين مختلف الأعضاء أو توزيع العملاء عليها، ولكل مشروع الحق في بيع منتجاته في منطقته لوحده لا يزاحمه فيها المتفقون الآخرون.

٤- كارتل تجميع الأرباح:

ويكون ذلك بغرض إعادة توزيع هذه الأرباح بعد تجميعها بنسب يتفق عليها، ويهدف مثل هذا الاتفاق إما إلى استمالة مشروعات قد تخشى أن يعود عليها ضرر من جراء اشراكها في الكارتل أو تحقيق شيء من العدالة في توزيع الأرباح بين المتفقين.

٥- كارتل البيع المركزي:

حيث يقيم الكارتل مكتباً مركزياً يتولى بيع منتجات الأعضاء والغرض من ذلك منع الخروج على شروط الاتفاق سواء من حيث الأسعار المحددة أو مناطق البيع الموزعة ويفترض هذا التنظيم أن تقبل المشروعات التنازل للمكتب عن عملائها واتصالاتها التجارية ، وهذا لا يتحقق إلا إذا كانت المشاريع وثيقة الصلة ببعضها.

ثانياً - التروست (Trust):

حيث تفقد في هذا الشكل من الاحتكارات المشاريع استقلالها التجاري والاقتصادي وتصبح جميعها خاضعة لإدارة واحدة، فتندمج المشاريع مع بعضها البعض لتشكل وحدة اقتصادية جديدة تحل محل المشاريع الأصلية.

ويوجد أشكال وتنظيمات عديدة للتروست ولكنها في النهاية تعمل جميعاً لهدف واحد وهو بلوغ الاحتكار والسيطرة على السوق في سبيل الحصول على مغانم أكثر.

ثالثاً - التمركز المصرفي وظهور رأس المال المالي:

حيث تتمركز الخدمات المالية في عدد قليل من البنوك الضخمة وتزداد العلاقة بين المشاريع والبنوك ويتم تشكيل الاحتكارات المصرفية والصناعية فيتحول تدريجياً رأس المال بفرعيه في الصناعة وفي المصارف إلى رأس مال مالي فيتم تمركز رأس المال في أيادي فئة قليلة تسيطر على الصناعة والمصارف وتيم الانفصال بين إدارة المشروع وملكية رأس المال وظهور عنصر التنظيم.

رابعاً – رأسمالية الدولة الاحتكارية:

الاحتكارات في الدول الرأسمالية لها علاقة وطيدة مع الحكومات ولا تنفصل عنها، فتعطي الدولة مثلاً بعض الاحتكارات حق إنتاج أنواع من الأسلحة لقاء مساعدات حكومية فتساعد هذه الاحتكارات في السيطرة على الأسواق العالمية وتوفر الدولة الظروف المناسبة للاحتكارات في مستعمراتها وتقوم الدولة بحماية النظام الرأسمالي من أزماته.

التقسيم الرأسمالي العالمي للعمل

إن التقسيم العالمي للعمل يعني بحد ذاته تخصص كل قطر من أقطار العالم في إنتاج أنواع معينة من السلع بحيث يؤدي إلى ضرورة مبادلة هذه السلع بسلع الأقطار الأخرى. غير أن التقسيم العالمي للعمل يتصف في ظروف الرأسمالية بخصائص معينة:

١ – **خاصية الاستغلال:**

فالتقسيم العالمي للعمل في ظل الرأسمالية يخدم مصالح الطبقة الرأسمالية ويعتبر أداة قوية لتشديد استغلال الطبقة العاملة ، إذ يساعد هذا التقسيم على خفض قيمة القوة العاملة وزيادة معدل القيمة المضافة. فرأسماليو الدول المتقدمة اقتصادياً يحصلون على المواد الاستهلاكية اللازمة للطبقة العاملة من الأسواق التي تكون فيها هذه المواد ذات قيمة منخفضة وبفضل ذلك يحصلون على يد عاملة رخيصة وبالتالي يزيدون من حدة استغلال العمال.

٢ – **خاصية العفوية:**

إن التقسيم الرأسمالي العالمي للعمل كتقسيم العمل بين المشاريع الرأسمالية داخل كل قطر لا يخضع للتنهيج والتنظيم إنما يتم بشكل عفوي حيث تلعب المنافسة دوراً رئيسياً.

٣ – **التخصص بفرع واحد من الانتاج:**

إن الصفة الخاصة المميزة للتقسيم الرأسمالي العالمي للعمل هي توزع بلاد العالم إلى مجموعتين ، احداهما صناعية والأخرى زراعية . فالمجموعة الأولى تنتج السلع الصناعية والثانية تتخصص بإنتاج نوع واحد من المحاصيل الزراعية كإنتاج القطن، أو تعتمد على فرع واحد من الصناعات الاستخراجية ، كالنفط.

٤ – **فرض التخصص الضيق على الدول المتخلفة اقتصادياً:**

وخاصة مميزة للتقسيم العالمي للعمل في ظل الرأسمالية الاحتكارية تظهر في فرض التخصص الضيق على الدول المتخلفة اقتصادياً ، اذ أن الدول الرأسمالية انطلاقاً من مصالحها في تأمين

أنواع معينة من المواد الأولية أو الغذائية عملت بشكل مصطنع على تنمية وتطوير انتاج هذه المواد في مستعمراتها كأن تنشط مثلاً الزراعة الواسعة للقطن أو تنشئ المزارع الكبيرة ، إلى جانب ذلك فقد عملت هذه الدول على خنق الصناعات المحلية في مهدها عن طريق اغراق المستعمرات بالسلع الصناعية.

النظام الاستعماري للرأسمالية الاحتكارية

إن نشوء وتطور الرأسمالية الاحتكارية صاحبه توسع استعماري ضخم للدول الرأسمالية. ففي عام (١٨٧٦) كانت بريطانيا أكبر دولة استعمارية، وقبيل الحرب العالمية الأولى كانت مساحة المستعمرات قد وصلت إلى (٦٥) مليون كيلو مترا مربعاً ويربو عدد سكانها على (٥٢٣) مليون نسمة.

وقد كان من العوامل المساعدة للتوسع الاستعماري تصدير رؤوس الأموال ، فقد كانت الاحتكارات تسعى عن طريق الدول التابعة لها لأن تؤمن لرؤوس أموالها شروطاً جيدة بحصولها على الامتيازات في المستعمرات التي تضمن بواسطتها الحصول على الأرباح الضخمة.

وقد ظهر الاستعمار بأشكال عديدة ، أهمها السيطرة الكاملة على الدول المستعمرة وحرمانها من استقلالها، ونظام الحماية ونظام الانتداب ونظام الوصاية ، ولكن مهما تعددت الأشكال فإن مضمون الاستعمار وجوهره واحد.

ويجدر التفريق بين النظام الاستعماري الذي ساد في فترة ما قبل نشوء الرأسمالية الاحتكارية وما بعد هذه الفترة. ففي فترة ما قبل الرأسمالية الاحتكارية تحقق الاستعمار من قبل الرأسمالية الصناعية والتجارية، أما في فترة الاحتكارات فإن الاستعمار يجري من قبل هذه الاحتكارات وبواسطة رأس المال المالي.

الأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي

النظام الرأسمالي يتعرض لنوعين من الأزمات: أزمات مصدرها طبيعة هذا النظام وتتصف بالتواتر والتكرار ، وأزمة عامة تتعرض لها الرأسمالية ومصدرها إمكانية نشوء وازدهار نظام اقتصادي جديد كما حدث أثناء ظهور و نشوء النظام الاشتراكي

أولاً – الأزمات الاقتصادية الدورية:

إن النظام الرأسمالي يتصف بسيادة السوق ، التي يعتمد عليها في تحديد حجم الانتاج الوطني . وقد حاول الاقتصاديون الرأسماليون منذ القديم التدليل على أن السوق قادرة على جعل العرض والطب متوازنين مما

يجعل وقوع أزمة اقتصادية عامة غير أكيد . وقد عرض هذه النظرية الاقتصادي جيمس ميل وأيده الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي ،وقد اعتمد ساي في البرهان على صحة هذه النظرية بأن عرض سلعة ما في السوق يعني في الوقت ذاته طلب سلعة أخرى ومن هنا كان استنتاجه عن وجود توازن بين العرض والطب واستبعد وقوع فيض في الانتاج على مستوى المجتمع . وسار على نفس النظرية ريكاردو.

وقد تعرضت نظرية ساي وريكاردو إلى نقد شديد من قبل ماركس حيث أكد ماركس خطأ هذه النظرية لأنها تقوم على بالأساس على افتراض خاطئ. هذا الافتراض الذي يتمثل في التقابل العيني للسلع ، أي أن سلعة ما تبادل بسلعة أخرى، في حين أن السوق الرأسمالية لا تقوم على أساس التبادل المباشر بين السلع وإنما يجري التبادل السلعي على أساس النقد.

إن حدوث الأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي يرجع بشكل أساسي إلى التناقض الأساسي بين الطبيعة الاجتماعية للعمل والحيازة الخاصة لنتائج العمل (حيازة الرأسماليين للأرباح) ، هذا التناقض الذي يجر وراءه تبايناً بين نمو الانتاج الرأسمالي من جهة وقدرة الطلب على استيعاب السلع المنتجة من جهة أخرى، حيث يتأخر نمو قدرة الطلب عن نمو الانتاج الرأسمالي.

إن الفترة الزمنية الفاصلة بين أزمتين يطلق عليها اسم الدورة ويتضمن أربع مراحل رئيسية:

١- **<u>الأزمة:</u>**

أ- الفيض في انتاج السلع مما يؤدي إلى زيادة في العرض وعجز القوة الشرائية عن استيعاب السلع المعروضة.

ب- الانخفاض الحاد في الأسعار نتيجة لزيادة العرض على الطلب.

ت- التناقص الكبير في حجم الإنتاج. إن الربح هو العامل المحرك في عملية الانتاج الرأسمالي ، وبما أن الأسعار تميل بشكل عام إلى الانخفاض أثناء الأزمات الأمر الذي يجعل معدل الربح منخفضاً ، فإن اصحاب المشاريع يحجمون عن زيادة الإنتاج.

ث- انتشار ظاهرة الافلاس للمشاريع الرأسمالية.

ج- ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض الأجور.

ح- انتشار الأزمة إلى القطاع المصرفي.

٢- **<u>مرحلة الكساد:</u>**

أ- هبوط حجم الفائض السلعي: ففي مرحلة الكساد تصبح قدرة الطلب في علاقة عكسية مع مستوى الأسعار، فبعد أن كانت الأسعار تستمر في الهبوط وقت الأزمة وكانت كميات

السلع المعروضة تفوق كثيراً حجم الطلب تبدأ الحالة بالتغير في فترة الكساد وتبدأ السوق بالانتعاش.

ب- توقف هبوط الأسعار: تستمر الأسعار في بداية مرحلة الكساد في الهبوط ولكن بوتائر أقل حدة، وفيما بعد يتوقف هذا الهبوط نهائياً.

ت- توقف انخفاض الإنتاج.

ث- انخفاض معدل الفائدة: ذلك لأن الطلب على القروض في مجال الصناعة والتجارة أصبح منخفضاً وتعود رؤوس الأموال إلى البنوك الأمر الذي يتبعه الانخفاض التدريجي لمعدل الفائدة حتى يبلغ حده الأدنى.

٣- <u>مرحلتي الانتعاش والازدهار:</u>

تتميز مرحلتا الانتعاش والازدهار بخصائص أساسية مشتركة ، غير أن الفرق بين مرحلتي الانتعاش والازدهار هو أن الانتاج في مرحلة الانتعاش لا يتجاوز المستوى الذي كان عليه إبان الأزمة، أما في مرحلة الازدهار فيبلغ الانتاج مستوى جديداً في حدود الدور الاقتصادي الجديد . وأهم خصائص المرحلتين:

أ- النمو السريع للانتاج.

ب- ارتفاع الأسعار : إن زيادة الانتاج ترافقها زيادة في الطلب على السلع ، الأمر الذي يستدعي ارتفاع الأسعار.

ت- انخفاض حجم البطالة وارتفاع الأجور.

ث- التوسع في الاعتمادات المصرفية.

<u>ثانياً – الأزمة العامة للرأسمالية:</u>

ويمكن أن نعرف هذه الأزمة بأنها المرحلة التي يبدأ من خلالها النظام الرأسمالي طور التفكك ، المرحلة المتميزة بالانحلال الداخلي للرأسمالية والانهيار التدريجي للمنظومة العالمية للرأسمالية عن طريق انفصال حلقاتها الواحدة تلو الأخرى.

لا بد من التمييز بين الأزمات الاقتصادية لهذا النظام ويمكن رد الفروق بينها إلى ما يلي:

١- أن الأزمة العامة يتعرض لها النظام الرأسمالي ككل ، أم الأزمات الاقتصادية فهي فترات تتعرض لها الرأسمالية وتتميز بفيض في الانتاج ، ولا تدل على اتجاه النظام نحو الانحطاط.

اضافة لذلك ترافق الازمة الاقتصادية ظاهرة انخفاض معدلات الانتاج ، أما الأزمة العامة فأهم مظاهرها تقليص دائرة سيادة الرأسمالية عن طريق الانفصال التدريجي لبلاد المنظومة الرأسمالية.

٢- تشمل الأزمة الاقتصادية الاقتصاد الرأسمالي ، أما الأزمة العامة للرأسمالية فلا يقتصر مداها على الاقتصاد وانما تمتد إلى مختلف ميادين الحياة الاجتماعية للنظام الرأسمالي.

٣- إن الأزمات الاقتصادية تمتد إلى فترة زمنية قصيرة وهي مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية ، وتمتد الأزمة الاقتصادية على الغالب سنة أو سنتين ، أما الأزمة العامة للرأسمالية فتشمل مرحلة الامبريالية بكاملها، الامبريالية هي آخر وأعلى مرحلة من مراحل الرأسمالية.

٤- وتتميز الأزمة الاقتصادية عن الأزمة العامة من حيث امكانية الخروج من الأزمة ، فالأزمة الاقتصادية ستنتهي حتماً مهما طال أمدها ، أما الخروج من الأزمة العامة للرأسمالية لا يكون إلا بنهاية الرأسمالية وانهيارها.